إنعكاسات العولمة على سياسات الخصخصة وإدارة المرافق العامة

م. محمود ثامر جمعة
جامعة تكريت– كلية القانون

The Implications of Globalization on Privatization Policies and the Management of Public Utilities

Lecturer. Mahmood Thamer Jumaa
University of Tikrit – College of Law

المستخلص: يشكل تأثير العولمة على سياسات الخصخصة وإدارة المرافق العامة أحد أبرز التحولات الاقتصادية في العقود الأخيرة، حيث دفعت التوجهات العالمية الجديدة، وما تفرضه المؤسسات المالية الدولية من برامج إصلاح اقتصادي، العديد من الدول إلى إعادة النظر في ملكية وإدارة مرافقها العامة بما يتماشى مع آليات السوق ومتطلبات المنافسة الدولية، وقد أسهم هذا التحول في تحسين بعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية، واستقطاب الاستثمارات، وتطوير أنماط تقديم الخدمات، إلا أنه أفرز في المقابل إشكاليات تتعلق بتقليص الدور الاجتماعي للدولة، وتزايد احتمالات الاحتكار، وتراجع الضمانات المرتبطة باستمرارية الخدمات العامة وعدالتها، مما يستدعي صياغة أطر قانونية وإدارية متوازنة تضمن المواءمة بين الكفاءة الاقتصادية والحفاظ على المصلحة العامة.

الكلمات المفتاحية: إنعكاسات، العولمة، الخصخصة، المرافق العامة.

Abstract: The impact of globalization on privatization policies and the management of public utilities represents one of the most significant economic transformations in recent decades. Global trends, coupled with the economic reform programs imposed by international financial institutions, have prompted many states to reconsider the ownership

and management of their public utilities in accordance with market mechanisms and international competition requirements. This shift has contributed to improving certain indicators of economic efficiency, attracting investments, and developing service delivery models. However, it has also generated challenges, including the reduction of the state's social role, the proliferation of monopolistic practices, and the weakening of safeguards related to the continuity and equity of public services. These developments necessitate the formulation of balanced legal and administrative frameworks that reconcile economic efficiency with the protection of the public interest.

Keywords: Reflections, Globalization, Privatization, Public Utilities.

المقدمة: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين.

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية بفعل تسارع موجات العولمة التي طالت مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد أعادت هذه الظاهرة صياغة أدوار الدولة، وأحدثت تغييرات عميقة في مفاهيم السيادة الوطنية وإدارة الموارد، لتفرض أنماطًا جديدة من السياسات الاقتصادية تقوم على تحرير الأسواق، والانفتاح التجاري، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وفي هذا السياق، برزت الخصخصة كأحد أبرز السياسات التي دفعت بها المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الاقتصادية العالمية، باعتبارها أداة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية وتقليص الإنفاق العام، ونقل إدارة أو ملكية المرافق العامة إلى القطاع الخاص، غير أنّ انعكاسات العولمة على سياسات الخصخصة لم تتوقف عند البعد الاقتصادي البحت، بل امتدت إلى التأثير في الإطار القانوني والتنظيمي للمرافق العامة، لتعيد تشكيل فلسفة الخدمة العامة ذاتها، وتطرح تساؤلات حول قدرة الدولة على ضمان استمرارية هذه الخدمات، وتحقيق

المساواة في الوصول إليها، والحفاظ على البعد الاجتماعي للمرفق العام، ومن ثمّ، فإن دراسة هذا الموضوع تكتسب أهمية خاصة لفهم أبعاد العلاقة الجدلية بين العولمة والخصخصة، واستجلاء آثارها على إدارة المرافق العامة بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية وضمانات العدالة الاجتماعية.

أولاً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول موضوعًا معاصرًا وحيويًا يمس جوهر دور الدولة في الاقتصاد وإدارة الموارد العامة، في ظل التحولات العالمية التي فرضتها العولمة، فالتوجه نحو الخصخصة لم يعد خيارًا وطنيًا بحتًا، بل أصبح في كثير من الأحيان نتيجة لضغوط وإملاءات دولية، مما يثير إشكالات قانونية واقتصادية واجتماعية تتعلق بكيفية ضمان استمرارية الخدمة العامة، وتحقيق العدالة في توزيعها، والحفاظ على بعدها الاجتماعي في مواجهة منطق الربحية الذي يحكم القطاع الخاص.

ثانيا: إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في التساؤل عن الكيفية التي أثرت بها العولمة على مسار سياسات الخصخصة، ومدى انعكاس ذلك على إدارة المرافق العامة، بما يشمله من تحديات في تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية ومتطلبات العدالة الاجتماعية، وضمان استمرارية الخدمة العامة في ظل هيمنة آليات السوق، وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات أبرزها ما يلي:

1- ما هو الإطار المفاهيمي لكل من العولمة والخصخصة، وكيف تساهم المفاهيم النظرية لهذين المصطلحين في فهم طبيعة العلاقة بينهما وانعكاسها على إدارة المرافق العامة؟

2- هل تمكنت الدول النامية من الحفاظ على سيادتها الاقتصادية في ضل تأثيرات العولمة؟

3- هل استطاعت الخصخصة، في ظل العولمة، أن تحقق الكفاءة في تقديم الخدمة العامة دون الإخلال بمبادئ العدالة الاجتماعية والسيادة الاقتصادية؟

4- ما هي ابرز التحديات التي تواجة الدول النامية عند خصخصتها للمرافق العامة؟ وما هي سبل معالجة تلك التحديات؟

ثالثاً: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العولمة وسياسات الخصخصة، واستكشاف أثرها على إدارة المرافق العامة، لا سيما في الدول النامية، كما تركز الدراسة على التحديات القانونية والتنظيمية الناجمة عن هذه التحولات، إلى جانب دراسة وتحليل نماذج دولية، وبخاصة في الدول النامية التي اعتمدت سياسات الخصخصة في إدارة المرافق العامة، بهدف تقييم مدى نجاح هذه السياسات والنتائج التي تحققت من وراء تطبيقها.

رابعاً: فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أنّ العولمة، بما تحمله من انفتاح اقتصادي وتكامل أسواق وضغوط مؤسسات مالية دولية، قد أسهمت في دفع العديد من الدول إلى تبني سياسات الخصخصة في إدارة المرافق العامة، مما أدى إلى إعادة تشكيل فلسفة الخدمة العامة وتحويلها من منظور اجتماعي–تضامني إلى منظور اقتصادي–ربحي، وتفترض الدراسة أن هذه التحولات، وإن كانت قد أسهمت في بعض الحالات في تحسين الكفاءة التشغيلية للمرافق، فإنها في المقابل قد أفرزت تحديات قانونية واجتماعية تمثلت في تراجع قدرة الدولة على ضمان استمرارية الخدمات، وإضعاف مبدأ المساواة في الانتفاع بها، وتغليب اعتبارات السوق على مقتضيات العدالة الاجتماعية.

رابعا: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي– الوصفي في تناول المفاهيم الأساسية للعولمة والخصخصة، مع الاستعانة بالمنهج المقارن لدراسة تجارب بعض الدول النامية في إدارة المرافق العامة بعد خصخصتها في ظل العولمة، كما توظف الدراسة المنهج النقدي لتقييم الآثار المترتبة على هذه السياسات، ومناقشة مدى انسجامها مع المبادئ القانونية التي تحكم الخدمة العامة، وصولًا إلى صياغة مقترحات عملية تضمن التوازن بين الكفاءة الاقتصادية وحماية الحقوق الاجتماعية.

خامسا: خطة الدراسة

لمعالجة الاشكالية المطروحة وما تفرع عنها من تساؤلات، ارتأى الباحث تقسيم خطة الدراسة على مبحثين وعلى النحو الاتي:–

المبحث الاول: العولمة ودورها في تشكيل سياسات الخصخصة

المطلب الاول: مفهوم العولمة وأدواتها

المطلب الثاني: الخصخصة في ظل العولمة أداة لإعادة تشكيل السيادة الاقتصادية للدول

المبحث الثاني: أثر العولمة على إدارة المرافق العامة في ظل الخصخصة

المطلب الاول: المرافق العامة بين فلسفة الخدمة العامة ومنطق الربح الخاص

المطلب الثاني: التجارب الدولية في خصخصة المرافق العامة

المطلب الثالث: تحديات الخصخصة في الدول النامية وسبل معالجتها

الخاتمة

المبحث الاول

العولمة ودورها في تشكيل سياسات الخصخصة

مما لاشك فيه ان ظاهرة العولمة قد أسهمت في إعادة رسم حدود السيادة الاقتصادية وأدوار الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ دفعت العديد من الدول إلى تبني سياسات جديدة تقوم على تقليص دور القطاع العام وتعزيز مكانة القطاع الخاص، وفي هذا الإطار، برزت الخصخصة كخيار إستراتيجي تم الترويج له باعتباره وسيلة لتعزيز الكفاءة وتحقيق التنمية، ولتحديد مدى تأثير العولمة في صياغة سياسات الخصخصة، ينبغي أولاً بيان مفهوم العولمة وأدواتها الاقتصادية (المطلب الأول)، ثم التطرق إلى الخصخصة بوصفها إحدى أبرز آلياتها (المطلب الثاني)، وذلك تمهيداً لتحليل التحولات التي طرأت على إدارة المرافق العامة.

المطلب الأول

مفهوم العولمة وأدواتها

للإحاطة بمفهوم العولمة وإدراك أدواتها، يقتضي الأمر ابتداءً التعرف على مفهوم العولمة (الفرع الأول)، ثم بعد ذلك الانتقال الى بيان ابرز أدواتها الاقتصادية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم العولمة

العولمة في اللغة مشتقة من الفعل عولمَ يُعَولِم، عَوْلَمَةً، فهو مُعَولِم، والمفعول مُعَولَم، وعَوْلَمَ الشيءَ: جَعَله ذا طابع عالمي، أو أدخله في الإطار العالمي[1].

أما اصطلاحاً، فقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم العولمة، غير أن هناك اتفاقاً عاماً على أنها تمثل اتجاهاً نحو توحيد العالم ضمن نسق واحد، من خلال تزايد الترابط بين

[1] ينظر موقع المعاني متاح على شبكة الانترنت تاريخ اخر زيارة 2025/7/20 https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1

الاقتصادات والثقافات والنظم القانونية والسياسية على مستوى عالمي، نتيجة للتطورات السريعة في مجالات التكنولوجيا والاتصالات وتحرير التجارة، وقد اكتسبت العولمة بعداً اقتصادياً واضحاً، تجلى في انتشار نموذج السوق الحرة، وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات، فضلاً عن فتح الأسواق أمام حركة التجارة والاستثمار[1].

ومما تجدر الاشارة اليه ان بعض الفقهاء يفرق بين "العولمة" و"العالمية"، ف الاولى: تعني نفي الآخر واستبدال الاختلاف الثقافي بالصراع الإيديولوجي، وتحمل طابع السيطرة والهيمنة، وتعمل على إجبار الشعوب على اعتناق نظام معين، مما يؤدي إلى تقييد الحريات، في حين تعني الثانية: الانفتاح على العالم والثقافات الأخرى مع الحفاظ على الاختلاف الثقافي والإيديولوجي، وتعكس رغبة الشعوب في التواصل والتبادل الحر دون إكراه أو فرض[2].

وإنطلاقاً مما تقدم، يمكن النظر إلى العولمة بوصفها أداة لإعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية على المستوى الدولي، تُمارَس من خلالها الهيمنة والسيطرة على اقتصاديات الدول، ولا سيما الدول النامية التي تعاني من هشاشة البنى الاقتصادية وضعف الإمكانيات الذاتية، وإزاء غياب القدرة على تحقيق التنمية المستقلة، تجد هذه الدول نفسها مدفوعة – بحكم الضرورة – إلى الارتهان لرأس المال الأجنبي، المتمثل في استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما يثير إشكاليات قانونية وفلسفية تتعلق بسيادة الدولة على مواردها، وحرية اتخاذ قراراتها الاقتصادية بمعزل عن الإملاءات الخارجية.

الفرع الثاني: أدوات العولمة

تُعد الشركات متعددة الجنسيات، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، من أبرز الأدوات المؤسسية التي تجسد البنية

(1) ماهر صالح علاوي الجبوري، تحولات القانون الاداري في ضل العولمة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2019، ص 18.

(2) سارة عياش، انعكاسات العولمة على الهوية الثقافية عند محمد عابد الجابري، رسالة ما جستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية- جامعة 8 ماي 1945، الجزائر،2016-2017، ص 15.

الفاعلة للعولمة وتكرّس نفوذها[1]، وبناءً على ذلك نستعرض فيما يلي تلك الأدوات وعلى النحو الاتي:

اولاً: الشركات متعددة الجنسيات

تتفق الآراء على أن الشركات متعددة الجنسيات تمثل الفاعل الرئيسي في الاقتصاد العالمي المعاصر، كما تُعد الأداة الأساسية التي تُحرّك آليات العولمة، فمن خلالها تُعولم رؤوس الأموال، والإنتاج، والتوزيع، وسائر الأنشطة المالية والتجارية، إضافةً إلى نقل المعلومات وتشغيل شبكات الإعلام وغيرها، وفي المجال الإنتاجي، تُنفذ هذه الشركات استراتيجياتها العولمية من خلال توزيع عملياتها الإنتاجية بين عدة دول، فتُنفّذ جزءاً منها في الصين، وآخر في المكسيك، وثالثاً في كوريا الجنوبية، وهكذا، كما تتميز هذه الشركات بمرونة عالية تتيح لها إعادة تموضع أي من تلك العمليات في أي وقت، نحو مواقع جديدة أو تقليدية، بما يحقق عائداً أكبر، أو استقراراً استثمارياً أعلى، أو ظروفاً اقتصادية وتشريعية أكثر جذباً، بحسب ما تمليه مصالحها وحساباتها، وبشكل عام، لم تعد الشركات متعددة الجنسيات مقيّدة بأي حدود إنتاجية أو توزيعية أو تبادلية أو تسويقية، سواء كانت حدودًا سياسية، جغرافية، قومية، إقليمية أو ثقافية، فقد تجاوزت هذه الكيانات كل الحواجز، وأصبحت تتحرك بحرية عبر العالم، مستفيدة من ثورة الاتصالات والمعلومات، ومن سرعة وسائل النقل والتنقل، كما يسندها في ذلك صعود نخب عولمية تتبوأ مواقع النفوذ والقرار بغض النظر عن انتماءاتها القومية أو الدينية أو حتى نوعها الاجتماعي، ذكوراً كانوا أم إناثاً، وتتميّز هذه النخب بانتمائها إلى ثقافة عصرية واحدة، تتقاسمها في معظم بقاع العالم، وتشكّل إحدى ركائز هيمنة هذه الشركات على الاقتصاد العالمي[2].

[1] بن ناصر عيسى، انعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، ع 22، 2004/12، ص 38.

[2] مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2006، ص 239، ص 240.

ثانياً: صندوق النقد الدولي

تم انشاء هذه المؤسسة بموجب اتفاقية "بريتون وودز" لعام 1944، لتضطلع بدور محوري في النظامين المالي والنقدي الدوليين، وتسهم في تحقيق عدد من الأهداف الأساسية، أبرزها: استقرار أسعار الصرف، وتقليص القيود المفروضة على عمليات الصرف الأجنبي، وتعزيز المدفوعات متعددة الأطراف، وتنمية حركة التبادل التجاري الدولي، علاوة على ذلك معالجة الاختلالات المؤقتة في ميزان المدفوعات من خلال توفير موارد مالية دولية مخصصة لهذا الغرض، وقد بدأ صندوق النقد الدولي ممارسة نشاطه فعلياً في مارس 1947، وازداد عدد أعضائه من 28 دولة عند التأسيس إلى 141 دولة بحلول عام 1980[1].

ثالثاً: البنك الدولي

يعد صندوق النقد الدولي المؤسسة التوأم للبنك الدولي، وقد تم إنشاؤه بموجب اتفاقية بريتون وودز الموقعة في يوليو 1944، وبدأ نشاطه رسميًا في 25 يونيو 1946، من مقره الرئيسي في العاصمة الأمريكية واشنطن، ويتولى الصندوق مسؤولية إدارة النظام المالي العالمي، مع التركيز على تنفيذ السياسات الاقتصادية التي تضمن تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن لأي دولة الانضمام إلى البنك الدولي إلا بعد أن تصبح عضوًا في صندوق النقد الدولي، بل إن مقدار اكتتاب الدولة في رأسمال البنك الدولي يتحدد بناءً على حصتها في صندوق النقد، مما يعكس الترابط الوثيق بين المؤسستين [2].

رابعاً: منظمة التجارة العالمية

تعد منظمة التجارة العالمية من الادوات الفاعلة للعولمة، من خلال سعيها إلى تحرير التجارة الدولية والحد من قدرة الدول على فرض القيود الحمائية على القطاعات الحيوية، ويعود أصل اتفاقية الجات (GATT) إلى الدورة الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم

[1] للمزيد ينظر: مصطفى رجب ، العولمة ذلك الخطر القادم، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص 5، وكذلك: بسام الحجار، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، ط1، 2009، ص 65.
[2] محسن احمد الخضيري، العولمة الاجتماعية، مجموعة النيل العربية، مصر، ط1، 2001، ص 104.

المتحدة، التي عقدت في فبراير عام 1946، حيث تقرر بالإجماع عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة بهدف إعداد مشروع ميثاق لإنشاء منظمة للتجارة الدولية، وقد شُكّلت لجنة تحقيقية لهذا الغرض، وكان من أبرز نتائج أعمالها إعداد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة بـ"الجات". وفي عام 1947، تم التوقيع على هذه الاتفاقية، وكان الهدف الأساسي من تأسيسها هو دعم نمو الاقتصاد العالمي من خلال الحد من الإفراط في استخدام الإجراءات الجمركية الحمائية، مما يسهل من عملية فتح الأسواق أمام المنتجات وتعزيز المنافسة على الصعيد العالمي[1].

ومما سبق يمكن القول بأن المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تسعى الى توظيف مجموعة من الأدوات والسياسات المالية والتمويلية كوسيلة للضغط على الدول النامية من أجل تعديل توجهاتها الاقتصادية بما يتماشى مع الرؤية النيوليبرالية السائدة في النظام الاقتصادي العالمي، وغالباً ما يشمل ذلك فرض شروط تتعلق بتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتحرير الأسواق، ورفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية، وتطبيق برامج خصخصة شاملة تطال مختلف القطاعات الحيوية، بما في ذلك قطاعات التعليم والصحة والطاقة، وتُطرح هذه السياسات تحت شعار الإصلاح الاقتصادي، إلا أن تطبيقها كثيراً ما يؤدي إلى تفاقم الفجوة الاجتماعية، وزيادة معدلات البطالة، وتراجع مستوى العدالة الاجتماعية في تلك الدول.

المطلب الثاني

الخصخصة في ظل العولمة أداة لإعادة تشكيل السيادة الاقتصادية للدول

تُعد الخصخصة إحدى أبرز تجليات العولمة، إذ شكّلت أداة فعالة لإعادة تشكيل ملامح السيادة الاقتصادية للدول، فهي تعكس بوضوح التوجهات العالمية الرامية إلى تقليص دور الدولة في

[1] ينظر:حسن حنفي و جلال العظم، ما العولمة، دار الفكر، دمشق، ط1، 1999، ص 146 وما بعدها.

النشاط الاقتصادي وتوسيع نطاق تدخل القطاع الخاص، وقد ساهم هذا التحول في إعادة رسم حدود الدور الاقتصادي للدولة، لا سيما في إدارة مواردها ومرافقها العامة، ما أثار العديد من التساؤلات حول مدى قدرة الدول على الحفاظ على سيادتها الاقتصادية في ظل الضغوط الدولية والالتزامات التي تفرضها العولمة، وانطلاقاً من ذلك، سنتناول في هذا المطلب أولاً بيان مفهوم الخصخصة واهدافها (الفرع الأول)، ثم نبحث في انعكاسات العولمة على السيادة الاقتصادية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الخصخصة واهدافها

لفهم الخصخصة والغايات المرجوّة منها، سنتطرق أولًا الى مفهومها، ثم نستعرض الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وذلك على النحو الآتي:

اولاً: مفهوم الخصخصة

تشكل الخصخصة استراتيجية دولية تهدف إلى تحويل العديد من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، التي لا ترتبط مباشرة بالسياسات العليا للدولة، من القطاع العام إلى القطاع الخاص، فوفقاً للمفهوم الاقتصادي الحديث، تركز الدولة على المهام الكبرى ذات الطابع السيادي، مثل الشؤون السياسية والإدارية والأمنية والاجتماعية، والتي يصعب على القطاع الخاص الاضطلاع بها، أما الخدمات والأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص توليها، فيُسند إليه تأمينها ضمن إطار قانوني تنظمه الدولة وتضع له الضوابط اللازمة[1]، فهي عملية تهدف الى نقل ملكية أو إدارة المؤسسات أو المرافق العامة إلى القطاع الخاص بشكل جزئي أو كلي، وقد برزت هذه السياسة بوصفها أحد الشروط الجوهرية التي تفرضها المؤسسات الدولية على الدول

[1] سالم محمد عبود، الخصخصة نظام ام اسلوب -دراسة لتجارب عالمية مع الأشارة الى العراق ، دار الدكتور، بغداد، 2010، ص 14.

النامية، ضمن ما يسمى بـ"برامج التكيف الهيكلي"، بدعوى تحقيق الكفاءة وتقليص الإنفاق العام وتحسين الخدمات[1].

وبناءً على ذلك، تعني الخصخصة بمفهومها الشامل على أنها عملية تهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود البيروقراطية التي تعيق حركة عوامل الإنتاج، وتقليص نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي العام، مع تبنّي آليات اقتصاد السوق، ويتطلب ذلك إعادة النظر في القوانين والتشريعات المؤثرة في الحركة الاقتصادية، وصياغتها بما يتيح إطلاق النشاط الاقتصادي من قيوده التقليدية ومعالجة الاختلالات المتجذّرة فيه[2].

ثانياً: اهداف الخصخصة

تسعى الدول من خلال انتهاج سياسة الخصخصة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن بيانها بالنقاط التالية[3]:

1- تقليص التدخل المباشر للدولة في النشاط الاقتصادي، والتخفيف من العبء الإداري الملقى على عاتقها، وذلك عبر تفعيل دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني، وتمكين الدولة من تركيز جهودها ومواردها على تحقيق الأهداف الاقتصادية الجوهرية.

2- تخفيف العبء المالي عن الموازنة العامة من خلال الحد من الإعانات المباشرة وغير المباشرة الموجهة لمشروعات القطاع العام، ولا سيما المتعثرة منها، وتوفير موارد مالية إضافية للخزينة العامة، بما يتيح مرونة أكبر في إدارة السياسة المالية للدولة.

---

(1) ينظر:عبد الجبار محمود العبيدي، اشكالية القطاع العام بين الاصول المفاهيمية والاشتراطات الموضوعية، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ع 53، 2009، ص 139.

(2) محمد احمد المتيوتي، النموذج الإداري البديل في ظل الخصخصة، بحث منشور في مجلة الباحث العلمي، ع 5، 2003، ص 250.

(3) ماهر عزيز عبد الرحمن، وائل سالم جميل، دوافع تبني الخصخصة في العراق وسبل نجاحها، بحث منشور في مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، مج 1، ع 10، 2009، ص 155.

3- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية عبر جعل المشروعات التي تنتقل ملكيتها أو إدارتها إلى القطاع الخاص أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات السوق، وتعزيز المنافسة بين القطاعين العام والخاص بما يرفع من كفاءة الأداء.

4- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وجذب المدخرات الوطنية، إلى جانب استقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، بما ينعكس إيجابًا على ميزان المدفوعات وينشط الدورة الاقتصادية.

5- زيادة الإنتاج كمًّا ونوعًا ورفع الإنتاجية، إذ يُعد فائض الإنتاج أحد العوامل الرئيسة لإعادة التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي تحقيق الانسجام بين العرض والطلب.

وبالرغم من أن سياسات الخصخصة تُطرح غالباً كخيار استراتيجي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو من خلال تقليص دور الدولة وتعزيز دور القطاع الخاص، إلا أنها في كثير من الأحيان تُطبق في الدول النامية وفقاً لوصفات جاهزة تُفرض من قبل المؤسسات المالية الدولية، دون مراعاة كافية للظروف الاقتصادية والبُنى الاجتماعية والثقافية الخاصة بكل دولة، ونتيجة لذلك، فإن هذه السياسات كثيراً ما تؤدي إلى تفاقم المشكلات القائمة بدلاً من معالجتها، إذ تسهم في تعميق التفاوت الطبقي، وتهميش الفئات الضعيفة، وتقليص فرص العمل المستقرة، فضلاً عن تقويض قدرة الدولة على أداء وظائفها الاجتماعية، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والخدمات الأساسية. وبالتالي، فإن غياب التخطيط المدروس الذي يأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية قد يحوّل الخصخصة من أداة إصلاح إلى سبب لمزيد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد.

الفرع الثاني: انعكاسات العولمة على السيادة الاقتصادية

ادت السياسات المنبثقة عن العولمة، وفي مقدمتها سياسة الخصخصة، إلى تآكل ملموس – وإن كان تدريجياً – في مظاهر السيادة الاقتصادية للدول النامية، فقد أُخضعت هذه الدول، في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد إلى إملاءات المؤسسات المالية الدولية، التي باتت

تشترط الانفتاح غير المشروط على رؤوس الأموال الأجنبية، بما في ذلك تفكيك القطاع العام وإتاحة القطاعات الاستراتيجية أمام الاستثمار الخارجي، وهذا التحول لم يكن مجرد خيار اقتصادي، بل يمثل في جوهره إعادة هيكلة للعلاقة بين الدولة ومواطنيها، بحيث تنتقل الدولة من كونها فاعلاً مركزياً في ضبط النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو أهداف التنمية الوطنية، إلى مجرد وسيط تنظيمي يخضع لقواعد اقتصاد السوق العالمية، ومن هذا المنظور، فإن العولمة قد حدّت من قدرة الدول النامية على ممارسة إرادتها السيادية في رسم السياسات الاقتصادية التي تعبّر عن أولوياتها التنموية الذاتية، وأحلت محلها نموذجاً اقتصادياً فوق–وطني، يتجاهل الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية لتلك الدول، وعليه، يمكن تلخيص أبرز الانعكاسات التي أفرزتها العولمة على السيادة الاقتصادية للدول النامية في النقاط الآتية: [1]:

1- إضعاف سلطة الدولة في توجيه الاقتصاد الوطني بفعل تبني سياسات الليبرالية الجديدة المفروضة من الخارج.

2- فقدان الاستقلالية في صياغة القرارات الاقتصادية الكبرى نتيجة الارتهان لبرامج التكيف الهيكلي وشروط التمويل الدولية.

3- تفكك القطاعات الحيوية الوطنية من خلال خصخصتها أو عرضها للاستثمار الأجنبي، بما يمس بالمصلحة العامة.

4- تآكل مضمون السيادة الاقتصادية كركن من أركان الدولة الحديثة، وتحويلها إلى وظيفة إدارية داخل بنية النظام الرأسمالي العالمي.

5- إعادة تعريف مفهوم الخدمة العامة بما ينسجم مع منطق السوق لا مع مقتضيات العدالة الاجتماعية أو التضامن الوطني.

[1] للمزيد ينظر:سلطاني سلمى، انعكاسات العولمة الاقتصادية على سيادة الدول العربية 2000-2016، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر3، 2018-2019، ص 209 وما بعدها .

6- تفاقم التفاوت الاجتماعي بسبب ضعف الرقابة على القطاع الخاص وغياب العدالة في تقديم الخدمات.

7- فقدان السيطرة على الموارد الاستراتيجية بعد بيعها لشركات متعددة الجنسيات.

وهكذا، فإن العولمة لم تُعد مجرد عملية تكامل اقتصادي بين الدول أو انفتاح على الأسواق العالمية، بل تحولت إلى قوة ضاغطة ومؤثرة بشكل عميق في توجيه السياسات الاقتصادية الداخلية للدول، ولا سيما الدول النامية، فقد أصبحت هذه الأخيرة تجد نفسها في مواجهة إكراهات خارجية تدفعها لاعتماد أجندات اقتصادية لا تنبع من احتياجاتها الذاتية بقدر ما تُفرض عليها من قبل المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، وتُعد الخصخصة من أبرز هذه السياسات المفروضة، حيث لم تُطرح كخيار من بين عدة بدائل، بل فُرضت بوصفها مساراً إلزامياً أمام الدول التي تسعى للحصول على القروض أو الدعم الفني والمالي من تلك المؤسسات[1]، وبهذا المعنى، فإن العولمة أعادت تشكيل مفهوم السيادة الاقتصادية، حيث أصبحت الدول ملزمة بتكييف سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بما يتوافق مع متطلبات الأسواق العالمية، وتوجهات الاقتصاد الليبرالي، تحت ضغط الحاجة إلى التمويل الخارجي والانخراط في الاقتصاد العالمي، نتيجة لذلك، فإن الخصخصة، بوصفها أحد أعمدة العولمة الاقتصادية، لم تكن في كثير من الحالات نتيجة خيارات وطنية مدروسة، وإنما استجابة لضغوط دولية ترتبط بشروط المانحين، وهو ما أثار جدلاً واسعاً حول مدى قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في السياقات المحلية التي تختلف جذرياً عن البيئات التي صُممت فيها هذه السياسات.

[1] مسعود الريضي، عبد الرحمن ربايعة، اثر العولمة الاقتصادية على السيادة في الدول النامية، بحث منشور في مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب، مج 7، ع 3، 2010، ص 550.

المبحث الثاني

أثر العولمة على إدارة المرافق العامة في ظل الخصخصة

في ظل موجات العولمة المتسارعة، يبدو مفهوم المرفق العام في مرحلة تحوّل جوهري، إذ لم يعد محصوراً في الإطار الوطني أو المحلي، بل يلوح في الأفق نموذج جديد للمرفق العام العالمي، الذي يُقدّم الخدمات العامة لتلبية الحاجات المشتركة وفق أنظمة وقواعد تصدرها هيئات ومؤسسات عابرة للحدود، هذا التحوّل يعكس نزوعاً نحو إعادة تعريف دور الدولة في إدارة المرافق العامة، حيث تتراجع سيادتها تدريجياً أمام هيمنة آليات السوق وسياسات الخصخصة، التي تتحكم فيها جهات دولية أو شركات متعددة الجنسيات، وهو ما يعيد صياغة فلسفة الخدمة العامة من مفهوم الالتزام بالمصلحة العامة إلى معايير الربحية الاقتصادية العالمية[1]، ومن هذا المنطلق، تقتضي الدراسة العلمية تناول ثلاثة محاور أساسية: أولاً، المرافق العامة بين فلسفة الخدمة العامة ومنطق الربح الخاص (المطلب الأول)، ومن ثم تحليل التجارب الدولية في خصخصة المرافق العامة (المطلب الثاني)، وأخيراً، دراسة تحديات الخصخصة في الدول النامية وسبل معالجتها (المطلب الثالث).

المطلب الأول

المرافق العامة بين فلسفة الخدمة العامة ومنطق الربح الخاص

لطالما ارتبطت المرافق العامة بمبدأ أساسي في القانون الإداري، وهو مبدأ المرفق العام، الذي يقوم على ضمان استمرارية الخدمة، وتيسير الوصول إليها لجميع المواطنين، وتحقيق المساواة بينهم، ويُفترض أن تبقى الدولة مسؤولة عن إدارة هذه المرافق أو على الأقل الإشراف عليها، لما لها من صلة مباشرة بالمصلحة العامة[2]، غير أن التوجه المتسارع نحو الخصخصة، بوصفه

[1] ماهر صالح علاوي الجبوري، تحولات القانون الاداري في ضل العولمة، مصدر سابق، ص270.
[2] ماهر صالح علاوي الجبوري، الوسيط قي القانون الإداري، ص 192.

أحد تجليات العولمة، قد زعزع هذا النموذج التقليدي، وأفرز نموذجاً بديلاً يخضع فيه المرفق العام لمنطق السوق، حيث تتحول الخدمة إلى سلعة، ويُعاد تعريف العلاقة بين المواطن والدولة ضمن أطر تعاقدية تهدف إلى تحقيق الربحية لا الصالح العام، وقد ترتبت على هذا التحول عدة نتائج تمس جوهر فكرة الخدمة العامة وموقع الدولة من منظومة الحقوق، من أبرزها:

1- ارتفاع كلفة الخدمات الأساسية، نتيجة إخضاعها لآليات العرض والطلب، دون مراعاة للقدرة الشرائية للمواطنين أو لحاجاتهم الملحة، الأمر الذي يقوض مبدأ العدالة الاجتماعية ويؤسس لتمييز اقتصادي غير مشروع.

2- انكفاء دور الدولة كمراقب ومنظم، نتيجة هشاشة الأطر القانونية والتنظيمية التي تواكب عمليات الخصخصة، مما يؤدي إلى ضعف في الرقابة على جودة الخدمة وعدالتها، ويترك المواطن رهينة لعلاقات غير متكافئة مع مقدمي الخدمة.

3- تحول مركز المواطن من حامل لحق دستوري في الانتفاع بالخدمة إلى (زبون) يخضع لشروط السوق، ما يمثل تراجعاً خطيراً عن المبادئ التي تقوم عليها دولة القانون، ويؤشر إلى خلل بنيوي في العلاقة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسلطة العامة.

إن هذا التناقض الجوهري بين الغاية من وجود المرافق العامة، بوصفها تجسيداً عملياً لوظيفة الدولة الاجتماعية، وبين الأهداف الربحية التي تحكم سلوك الشركات الخاصة المالكة أو المتعاقدة على تشغيلها، يشكل تهديداً صريحاً للبنية الفلسفية التي تقوم عليها فكرة الخدمة العامة، فحين تُخضع الخدمات الأساسية – كالكهرباء والماء والنقل والصحة والتعليم – لمنطق السوق وأدواته، فإن ذلك لا يعني مجرد تغيير في آلية الإدارة، بل يمس جوهر الحق في هذه الخدمات باعتبارها حقوقاً اجتماعية ملازمة للكرامة الإنسانية، لا مجرد سلع خاضعة للعرض والطلب.

ومن هذا المنظور، فإن الخصخصة غير المنضبطة قانوناً والمعزولة عن مقتضيات العدالة الاجتماعية، تؤدي إلى تفريغ مفهوم المرفق العام من مضمونه الإنساني والحقوقي، وتحوله إلى أداة اقتصادية لا تعترف بالمساواة في الانتفاع، بل تعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية على نحو أكثر حدة، بما يتعارض مع المبادئ الدستورية التي تكرّس الدور الرعائي للدولة، وتلزمها بضمان الحد الأدنى من الحماية الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز.

المطلب الثاني

التجارب الدولية في خصخصة المرافق العامة

سنسلط الضوء من خلال هذا المطلب الى بعض التجارب الدولية، لا سيما النامية التي خاضت غمار الخصخصة، بغرض الوقوف على أبعادها وتحدياتها، وذلك وفق العرض الآتي:

اولاً: التجربة الاردنية

بدأ التفكير في تطبيق سياسة الخصخصة في الأردن منذ عام 1985، وذلك عبر منح القطاع الخاص دوراً أكبر في الحياة الاقتصادية، في ظل التحولات العالمية آنذاك نحو خصخصة القطاع العام، وقد تزامن ذلك مع تعرض الأردن لأزمة اقتصادية حادة أواخر ثمانينيات القرن العشرين، الأمر الذي دفع إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، ومن بين القرارات التي اتُخذت في هذا الإطار، إطلاق برنامج للتصحيح الاقتصادي بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث شملت الخطوة الأولى رفع الحواجز الجمركية واعتماد سياسة اقتصادية ليبرالية، وجاءت الخصخصة كجزء أساسي من هذا البرنامج بهدف رفع كفاءة المشروعات المستهدفة وزيادة قدرتها التنافسية، وتحفيز المدخرات المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والتخلص من المشروعات الخاسرة، إضافة إلى توجيه المدخرات الخاصة نحو استثمارات طويلة الأجل، والحصول على التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإدارة المتطورة، وفي عام 1996، تم إنشاء جهاز مختص لتنفيذ عمليات الخصخصة تحت إشراف الجهات العليا في الدولة، وأسندت إليه مهام

متعددة منها تقييم العروض المقدمة، واختيار المشاريع القابلة للخصخصة، واستكمال جميع الإجراءات المتعلقة بالعملية، وفي عام 1998، تم خصخصة شركة الأسمنت الأردنية ببيع ثلث أسهمها لشركة Lafarge الفرنسية، كما شملت الخصخصة شركة الاتصالات الأردنية، وقد لاقت هذه الخطوات الأولى ترحيباً واسعاً، تلتها سلسلة من العمليات المماثلة في قطاعات أخرى[1].

وقد شهدت التجربة الأردنية نجاحًا نسبيًا مقارنةً مع بعض التجارب العربية الأخرى ، غير أن هذا النجاح لم يكن بمنأى عن كلفة اجتماعية باهظة، تمثلت في المساس بحق العمل من خلال تسريح أعداد معتبرة من العمال، وإضعاف القدرة الشرائية للمستهلكين نتيجة ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية، كالأسمنت والكهرباء، وفي المقابل، أفرزت هذه السياسة تحسنًا ملحوظًا في جودة بعض الخدمات وتسارعًا في وتيرة إيصالها إلى المستفيدين، الأمر الذي يثير إشكالية الموازنة بين مقتضيات الكفاءة الاقتصادية ومتطلبات العدالة الاجتماعية في إطار السياسات العامة[2].

ثانياً: التجربة المصرية:

شرعت الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج خصخصة واسع منذ بداية التسعينيات، بموجب اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، وتم ذلك من خلال قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم (303) لسنة 1991، الذي أتاح بيع الشركات العامة للقطاع الخاص، غير أن الخصخصة في مصر لم تُراعِ، في كثير من الحالات، مقتضيات العدالة الاجتماعية أو الحماية القانونية لحقوق العمال، بل جرى تفكيك العديد من المؤسسات الإنتاجية دون بدائل فعالة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة واتساع فجوة اللامساواة[3]، وقد تصدى القضاء الإداري المصري في أكثر من

[1] بوعقاش فريدة حرم، سياسة الخصخصة في الجزائر: واقع وآفاق في ظل التجارب الدولية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3- كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015-2016، ص 255.

[2] المصدر نفسه، ص 258.

[3] محمود فهمي الكردي، مشكلات الطبقة العاملة في مصر- تحليل اجتماعي لأثار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2004، ص 233.

مناسبة لهذه الانحرافات، من خلال إصدار أحكام ببطلان صفقات خصخصة – كما في حكم مجلس الدولة بشأن بيع شركة طنطا للكتان – مؤكدًا أن المرافق العامة لا يجوز التصرف فيها إلا وفقًا لاعتبارات الصالح العام لا منطق السوق وحده، مما يشير إلى وجود توازن نسبي في مصر بين السلطة الاقتصادية والرقابة القانونية[1].

ثالثاً: التجربة العراقية

ان تجربة العراق في مسار الخصخصة تمثل تحولاً في مفهوم المرفق العام من احتكار الدولة للخدمة باسم المصلحة العامة، إلى إشراك القطاع الخاص وإعادة هيكلة المرافق وفق منطق السوق والمنافسة، وفي هذا السياق، جاء التحول العراقي على محورين متكاملين[2]:

المحور الأول: إعادة النظر في القيود القانونية والتنظيمية التي كانت تحد من حرية القطاع الخاص، وفتح المجال أمامه ليمارس أنشطة اقتصادية طالما اعتبرت حكراً على الدولة، وقد جسدت حزمة القوانين الصادرة في أواخر ثمانينيات القرن العشرين هذا التحول، إذ انطوت على تحرير تدريجي للاقتصاد الوطني، وتخلي الدولة عن احتكارها التاريخي لبعض القطاعات، ومن أبرزها: القرار رقم (112) لسنة 1987، والقوانين أرقام (46) و(52) و(74) لسنة 1988، فضلاً عن القانون التجاري رقم (45) لسنة 1989، هذه النصوص لم تكن مجرد تشريعات

[1] مقالة متاحة على شبكة الانترنت، تاريخ اخر زيارة 2025/8/6 الساعة 4:00 مساءً:
https://masr360.net/2021/08/16/%D8%B7%D9%86%D8%B7%D8%A7-%D9%84%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D9%84%D9%80%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%82%D8%B5%D8%A9-11

[2] عادل عبد الزهرة شبيب، تجربة الخصخصة في العراق، مقالة متاحة على شبكة الانترنت تاريخ اخر زيارة 2025/8/16 الساعة 11:00 صباحاً:
https://bcled.org/%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9-%D9%81%D9%8A-/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-3

تقنية، بل مثّلت تحولاً في التصور الفلسفي لدور الدولة، من دولة المنتج والمحتكر، إلى دولة المنظم والمشرف على نشاط اقتصادي متحرر من قبضة البيروقراطية.

المحور الثاني: تحويل المؤسسات العامة إلى شركات ذات شخصية معنوية مستقلة، تعمل وفق قواعد تجارية بحتة، وتسمح بمنافسة القطاع الخاص لها في ميادين كانت تعد من صميم فكرة المرفق العام كالنشاط الزراعي والصناعي والخدمي، غير أن هذه التجربة اصطدمت بواقع هش، إذ أظهرت شركات التمويل الذاتي عجزاً في تحقيق التوازن المالي، وانتهت إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين وحرمانهم من حقوقهم، وهو ما ولّد توترات اجتماعية واحتجاجات واسعة، وبذلك انكشف الجانب المعياري للمرفق العام، الذي لا يقوم فقط على اعتبارات اقتصادية، بل على التزام الدولة بالعدالة الاجتماعية وضمان النفاذ المتكافئ إلى الخدمات العامة.

وبناءً على ما سبق، تُظهر هذه التجارب أن الخصخصة في الدول النامية لم تحقق الاهداف المشودة، بل أفرزت في كثير من الحالات نتائج عكسية تمثلت في تفاقم البطالة وارتفاع الأسعار من دون تحسن حقيقي في مالية الدولة، الأمر الذي يفرض ضرورة وضع إطار قانوني متوازن يحقق متطلبات التنمية والانفتاح ويحمي في الوقت نفسه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

المطلب الثالث

تحديات الخصخصة في الدول النامية وسبل معالجتها

من أجل الإحاطة الشاملة بالتحديات التي تعترض سياسة الخصخصة في الدول النامية والبحث في سبل معالجتها، تقتضي الضرورة تقسيم هذا المطلب على فرعين، وعلى النحو الاتي:

الفرع الأول: تحديات الخصخصة في الدول النامية

إن أي عملية تغيير، أياً كان شكلها، غالبًا ما تواجه تحديات تعرقل نجاحها، وينطبق ذلك على سياسة الخصخصة التي تعترضها مجموعة من العقبات تحول دون بلوغ أهدافها المرجوة، ويمكن تحديد أبرز هذه التحديات بما يلي[1]:

1- ضعف البنية القانونية والتنظيمية: الخصخصة في جوهرها ظاهرة قانونية، إذ يتوقف نجاحها على وجود إطار تشريعي وتنظيمي واضح يحمي الأطراف كافة ويضمن شفافية نقل الملكية العامة، غير أن ضعف البنية القانونية وغياب القواعد المنظمة للعلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، إلى جانب المركزية المفرطة في اتخاذ القرارات، يؤدي غالبًا إلى إضعاف فاعلية الخصخصة ويحول دون تحقيق أهدافها المنشودة.

2- غياب الأجهزة الرقابية الفعّالة: ما يجعل من الصعب مراقبة مدى التزام الشركات الخاصة بتوفير الخدمة بجودة مقبولة وأسعار عادلة.

3- هشاشة الأوضاع السياسية: من أبرز التحديات التي تواجه الخصخصة في الدول النامية هي عدم الاستقرار والانقلابات وضعف الإرادة السياسية التي أدت الى إجهاض نجاحها، كما أن تبني الخصخصة تحت ضغوط المؤسسات المالية الدولية دفع كثيرًا من الدول إلى تطبيقها على عجل ودون تهيئة أو دراسة جدواها، ما جعلها عاجزة عن تحقيق أهدافها في زيادة الدخل أو رفع الإنتاج أو توفير فرص العمل.

4- المخاطر الاجتماعية: مثل تفشي البطالة في صفوف العاملين في القطاع العام، وارتفاع كلفة المعيشة بسبب تحرير أسعار الخدمات.

[1] للمزيد ينظر: فوزي حسين سلمان الجبوري، هبه فاضل ضيدان، عوامل نجاح الخصخصة ومعوقاتها، بحث مستل منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، مج 10، ع 37، 2021، ص 509 وما بعدها.

5- الاحتكار الخاص: غالبًا ما تنتقل المرافق من احتكار الدولة إلى احتكار الشركات الخاصة دون وجود منافسة حقيقية.

6- الممانعة المجتمعية: يعد غياب قناعة الرأي العام من أبرز تحديات الخصخصة، وقد تجلى ذلك في العراق عند طرح مقترح خصخصة قطاع الكهرباء، حيث قوبل برفض شعبي واسع نتيجة غياب برامج التوعية وغياب الوضوح بشأن آلية التنفيذ، وهو غموض ما زال يحيط بهذه العملية حتى اليوم.

الفرع الثاني: سبل معالجة التحديات التي تعترض مسار الخصخصة في الدول النامية:

لمواجهة التحديات التي قد تعترض مسار الخصخصة في الدول النامية، يتعين إرساء أسس راسخة من الشفافية والعلنية في جميع مراحلها، بحيث تكون الإجراءات واضحة ومعلنة للرأي العام، بما يغلق الباب أمام أي استغلال سياسي أو اقتصادي غير مشروع، وفي هذا الإطار، تبرز أهمية تشكيل لجان متخصصة لدراسة تجارب الخصخصة في بلدان أخرى، بهدف الوقوف على الملابسات والمشكلات التي صاحبتها، واستيعاب دروسها لتفادي الوقوع في الأخطاء ذاتها، كما أن مراعاة الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية المحلية تمثل عنصراً محورياً في إنجاح هذه السياسة، ولا سيما في ما يتعلق بارتفاع معدلات البطالة التي تشكل تحدياً قائماً حتى قبل الشروع في الخصخصة، وللتخفيف من هذه الإشكالية، يمكن ربط تنفيذ خطوات الخصخصة ببرامج موازية لإعادة إعمار البنية التحتية، لما توفره هذه البرامج من فرص عمل واسعة تستوعب جانباً كبيراً من القوى العاملة التي قد تتأثر بانتقال ملكية بعض المشروعات إلى القطاع الخاص، وإلى جانب ذلك، فإن تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتقديم التسهيلات اللازمة لإقامة مشاريع إنتاجية وخدمية جديدة، من شأنه تعزيز القدرة على خلق فرص عمل إضافية، بما يسهم في تقليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي لعملية الخصخصة[1].

[1] طارق عبد الحسين العكيلي، افاق الخصخصة في العراق في ضوء اختلال المتغير الديموغرافي/الاجتماعي، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مج 3، ع 8، 2005، ص10.

الخاتمة

في ختام دراستنا لإنعكاسات العولمة على سياسات الخصخصة وإدارة المرافق العامة، تبين أن العولمة لم تكن مجرّد إطار اقتصادي منفتح على حركة رؤوس الأموال والتجارة، بل مثلت تحوّلاً بنيويًا شاملاً أعاد رسم حدود الدولة وأدوارها، وأثر بعمق في فلسفة إدارة المرافق العامة، وقد دفعت هذه الظاهرة الدول النامية إلى تبني سياسات خصخصة تنشد الكفاءة وجذب الاستثمارات الأجنبية، ففتحت المجال لآليات السوق لتتغلغل في فضاءات كانت خاضعة تقليديًا لمبدأ المرفق العام، القائم على استمرارية الخدمة، والمساواة في الانتفاع بها، وتحقيق الصالح العام، غير أن هذا الانفتاح، على الرغم مما حمله من فرص تحديث وتطوير، أفرز آثارًا جانبية بالغة الحساسية، تمثلت في اتساع الفجوة الاجتماعية، وتراجع الدور الحمائي للدولة تجاه مواطنيها، وتزايد ارتهان الاقتصادات الوطنية لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، وهكذا أضحت الخصخصة في سياق العولمة ساحة صراع بين منطق السوق ومقتضيات العدالة الاجتماعية، وبين مقتضيات الانفتاح الاقتصادي وضرورات حماية السيادة الوطنية على المرافق الحيوية، وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بما يلي:

1- تبنّي نموذج وطني للخصخصة يراعي خصوصيات البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل دولة، بعيداً عن القوالب الجاهزة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية.

2- تعزيز الإطار التشريعي والرقابي عبر تطوير قوانين واضحة وإنشاء هيئات مستقلة تضمن التزام القطاع الخاص بتقديم الخدمة العامة بجودة مناسبة وكلفة عادلة.

3- دمج البُعد الاجتماعي في خطط الخصخصة من خلال وضع سياسات وقائية لحماية محدودي الدخل، والحد من الآثار السلبية مثل تسريح العمال أو رفع أسعار الخدمات الأساسية.

4- تقوية القدرات المؤسسية للدولة لتمكينها من ممارسة دورها التنظيمي والرقابي بفاعلية حتى بعد نقل الإدارة أو الملكية إلى القطاع الخاص.

5- التدرج في التنفيذ ومراعاة التوقيت لضمان قبول المجتمع وتقليل المخاطر، مع تهيئة بيئة قانونية واقتصادية ملائمة قبل الشروع في الخصخصة.

6- تفعيل الشفافية والمساءلة عبر نشر تقارير دورية حول عقود الخصخصة وأدائها، بما يمكّن من تقييم النتائج ومحاسبة الجهات المقصّرة.

7- تشجيع الاستثمار المحلي وإعطاء الأفضلية لرؤوس الأموال الوطنية عند خصخصة المرافق، حفاظاً على السيادة الاقتصادية.

إن تبني هذه المقترحات من شأنه أن يوفّر توازناً بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي التي تفرضها العولمة، وبين الحفاظ على المصلحة العامة وحماية الفئات الهشّة، وبذلك يمكن للدول أن توظف أدوات الخصخصة بما يخدم التنمية المستدامة دون أن تفقد سيطرتها على ركائزها الاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المصادر

اولاً: الكتب

1- بسام الحجار، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، ط1، 2009.

2- حسن حنفي و جلال العظم، ما العولمة، دار الفكر، دمشق، ط1، 1999.

3- سالم محمد عبود، الخصخصة نظام ام اسلوب -دراسة لتجارب عالمية مع الأشارة الى العراق ، دار الدكتور، بغداد، 2010.

4- ماهر صالح علاوي الجبوري، تحولات القانون الاداري في ضل العولمة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2019.

5- ماهر صالح علاوي الجبوري، الوسيط قي القانون الإداري

6- مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2006.

7- محسن احمد الخضيري، العولمة الاجتماعية، مجموعة النيل العربية، مصر، ط1، 2001.

8- محمود فهمي الكردي، مشكلات الطبقة العاملة في مصر- تحليل اجتماعي لأثار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2004.

9- مصطفى رجب ، العولمة ذلك الخطر القادم، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.

ثانياً: الاطاريح والرسائل الجامعية

1- بوعقاش فريدة حرم، سياسة الخصخصة في الجزائر: واقع وآفاق في ظل التجارب الدولية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3- كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015-2016.

2- سلطاني سلمى، انعكاسات العولمة الاقتصادية على سيادة الدول العربية 2000-2016، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر3، 2018-2019.

3- سارة عياش، انعكاسات العولمة على الهوية الثقافية عند محمد عابد الجابري، رسالة ما جستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية- جامعة 8 ماي 1945، الجزائر،2016-2017.

ثالثاً: البحوث

1- بن ناصر عيسى، انعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، ع 22، 2004/12.

2- عبد الجبار محمود العبيدي، اشكالية القطاع العام بين الاصول المفاهيمية والاشتراطات الموضوعية، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ع 53، 2009.

3- فوزي حسين سلمان الجبوري، هبه فاضل ضيدان، عوامل نجاح الخصخصة ومعوقاتها، بحث مستل منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، مج 10، ع 37، 2021.

4- ماهر عزيز عبد الرحمن، وائل سالم جميل، دوافع تبني الخصخصة في العراق وسبل نجاحها، بحث منشور في مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، مج 1، ع 10، 2009.

5- محمد احمد المتيوتي، النموذج الإداري البديل في ظل الخصخصة، بحث منشور في مجلة الباحث العلمي، ع 5، 2003.

6- مسعود الريضي، عبد الرحمن ربايعة، اثر العولمة الاقتصادية على السيادة في الدول النامية، بحث منشور في مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب، مج 7، ع 3، 2010.

رابعاً: المواقع الالكترونية

1- https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-

2-https://masr360.net/2021/08/16/%D8%B7%D9%86%D8%B7%D8%A7-%D9%84%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D9%84%D9%80%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%82%D8%B5%D8%A9-11

3- https://bcled.org/%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9-/%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-3